الدار كما قيل او عنزه لم يشترطا فيها شيا ومشترط يجد بيطها في كل عام مع علمه
بان بني شيبة كانوا يأخذون في كل سنة لما كانت تكسى من بيت المال والمرج
في هذا ان لهم اخذها الان وبيعها ويجوز لمن اخذها لبسها ولو لجنازة
وحايضنا ولا يحرم تجييبها ايهم والله سبحانه وتعالى اعلم الربع الاول
كتاب احكام البيوع وغيرها بالمعنى الشامل لبيع المتاجر كالعارية
ولذلك اجمعها لهم هنا وفيما ياتي ولان ادخالها هنا لوجود المعاوضة
فيها انسب من ادخالها في الغير المذكور واخراج الشركة لها وفيما ياتي
نظر للتعريف لا يمنع من ذلك وقدم لهم كغيرهم العبادات عليها اهتماما
بها ولان الاضطرار اليها اكثر من حيث الثواب ولغلبة افرادها على البيع
والاصل في البيع قوله تعالى واحل الله البيع الاية وخبر سيل رسول
الله صلى الله عليه وسلم اي الكسب اطيب فقال عمل الرجل بيده
وكل بيع مبرور اي لا غش فيه ولا خيانة واركانه ستة بايع ومشتر
حقيقة او حكما ليدخل متولي الطرفين كبيع الاب لولده المحجور عليه
ومثمن وثمن وايجاب وقبول وكلها ترجع الى ثلاثة عاقد ومعقود
عليه وصيغة او عقد بر او شرط في العاقد عدم الحجر عليه وسيذكر حقيقة م
المص غيره فتامل قوله وشركة اي ووكالة مطلقة او مشروط عليه
فيها الاشهاد وصورتها ان يقول له بع علي ان تشهد بخلاف بع
واشهد فلا يكون الاشهاد شرطا كما صرح به الرعشي وغيره قوله لهم
بيع اي بالمعنى الشامل للطرفين ولو حكما وقد يطلق البيع ايهم على
ما يقابل الشراء قال تعالى وشروه بثمن بخس اي باعوه ويعرف
بانه تملك مال على وجه مخصوص والشراء تملك لذلك قوله مقابلة
شيء بشيء اي على وجه المعاوضة ليخرج به نحو ابتداء السلام ورده
ونحو عيادة المريض فانها لا تسمى بيعا لغة قال الشاعر
ما بعتكم مني الا بوصلكم ولا اسلمها الا ايدا بيد
فدخل ما ليس بمال كالخمر اي من الجانبين او من احدهما قوله واما شرعا

اي

اي والبيع المركب من الايجاب والقبول شرعا قوله فاحسن عاقل
في تعريفه الخ قال شيخنا لا يخفى ما في ذلك من عدم تحسن ولو قال تمليك
عين مالية او منفعة كذلك على التابيد بثمن مالي لكان اولى واحسن
لما في ذكره من الايهام انه تعريفان ولان التمليك داخل في المعاوضة
ولان الربا كالتمليك فيه وكذا المنفعة غير المباحة وبغير ذلك لم تامل
قوله مباحة هو قيد لا بد منه قوله على التابيد اي على وجه القربة قوله
ودخل في منفعة الخ لو قال والمراد بالمنفعة الخ لكان اولى واظهر
قوله تملك حق البناء اي كان قال له ملكتك او بعتك حق البناء على هذا
الجدار او السطح مثلا قوله وخرج بقيد التابيد الخ هي خارجة بالتابيد
قبله فلا حاجة اليها واما اختيار الاخراج لمناسبتها للاجرة لخارجة به
ايهم فتامل قوله فانها للتسمي غالبا اجرة قوله ثلاثة اشياء الا يخفى انها
من حيث الصحة وعدمها اثنان ومن حيث انواعها اكثر من ذلك ومن
حيث الجواز الاحكام لها كذلك كما سياتي فتامل قوله اي حاضرة الخ قال
شيخنا لو قال الحيث تتوفر الشروط هنا تحققها بدليل قوله اذا الخ
لانها تستعمل غالبا في المحقق وجوده وكلامه هنا في المشاهد فلا يرد
عليه انه حياتي في كلامه وقع فلا اعتراض عليه فتامل تنبيه سكت
المص عن كونه معلوما لاستغنائه عنه بالمشاهدة في المعين وبالوصف
فيما للذمة وخرج به بيع اللحم بعظمه وبيع الطحينة والقشطة
ونحو ذلك بالدراهم فانه باطل وطلقا للجهل بالمقصود من
منه قال شيخنا وما سار على ما قاله السبكي من بطلان بيع اللبن المشوب
بالماء ولو بالدراهم كما نقله عنه العلامة ابن قاسم ومثله العلامة
الرملي وخالف شيخنا الشبراملسي كغيره واعتمد الصحة وح فيخالج

كان اولى ما حسن مع ان الشرط لا يحتاج
بيع اللبن اذ الكلام في اقوال علماء
الشرع وهم